الحكومة حاولت التدخل للحد من ارتفاع الأسعار خشية تصاعد الاستياء الشعبي من الوعود الانتخابية

اليمن: البذخ في الحملة الانتخابية للحزب الحاكم ينعكس سلبا على أسعار السلع التموينية في رمضان

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

بدأ البذخ في الإنفاق الانتخابي لحزب المؤتمر الحاكم خلال الانتخابات الرئاسية المنصرمة بإظهار نتائجه السلبية على أسعار السلع التموينية بارتفاع أسعارها وكذا تدهور سعر العملة المحلية، وبالذات مع حلول شهر رمضان المبارك، الذي خلق جوا من الاستياء العام.

وحاولت الحكومة نتيجة لذلك التدخل السريع والتعامل بحزم مع التجار واتخاذ إجراءات صارمة ضدهم للحيلولة دون المزيد من ارتفاع الأسعار، تفاديا لتصاعد الاستياء الشعبي من الحزب الحاكم ومن وعوده الانتخابية وحتى لا يقال أن هذه الوعود تبخرت عقب الانتخابات بأيام.

وأعلنت وزارة الصناعة والتجارة أمس عن فتح غرف عمليات في كافة المحافظات اليمنية وتزويدها بالكوادر البشرية والفنية اللازمة والمعدات والأجهزة المطلوبة لمواجهة ارتفاع الأسعار ومراقبتها وخلق الاستقرار التمويني في أسواق المدن والمديريات.

وذكر مدير عام الرقابة والتفتيش في وزارة الصناعة والتجارة محمد علي صليان ان «الوزارة شكلت فريق طوارئ في غرفة العمليات التابعة للوزارة وانه يجري حاليا التنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لوضع رقم مميز لغرفة عمليات الوزارة والإعلان عنه عبر كافة وسائل الأعلام لتلقي البلاغات بالمخالفات من قبل المواطنين».

ونسب موقع (26 سبتمبر) الإخباري الرسمي إليه قوله «إن الوزارة تقوم حاليا بإعداد مصفوفة من الإصلاحات الرقابية والتنموية حيث أصدرت الوزارة حاليا تعميما حازما إلى كافة فروعها في المحافظات يلزم كافة التجار بإشهار الأسعار على بوابات محلاتهم التجارية».

واعتبر أن «أي تاجر لا توجد لديه لوحة إشهار للأسعار مخالفا ويجب ضبطه وتقديمه إلى النيابة العامة وقفل محله التجاري حتى يلتزم بذلك... وأن الوزارة حاليا بصدد إجراء تشكيل فريق عمل ميداني بصورة مستمرة يشمل عمله الرقابي كافة أسواق المحافظات ومديرياتها المختلفة».

في غضون ذلك وجه رئيس الوزراء عبدا لقادر باجمال بفتح تحقيق فوري حول تصرف شركة صوامع ومطاحن عدن بكميات كبيرة من احتياطي القمح التابع للمؤسسة الاقتصادية اليمنية وكلف النائب العام ومحامي عام الأموال العامة للنظر في الموضوع وإلزام شركة صوامع ومطاحن عدن بتسليم القمح المخزن لديها من قبل المؤسسة باعتباره مخزونا وطنيا للأمن الغذائي في اليمن.

وكشفت المؤسسة الاقتصادية اليمنية عن نفاد كميات كبيرة من مادة القمح التي كانت مخزونة لدى شركة صوامع ومطاحن عدن لمواجهة أي أزمة او ارتفاع طارئ في أسعار القمح والدقيق في أي من المحافظات اليمنية. وأكد نائب مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية طواف سعد طواف أن الكمية التي تم التصرف بها من قبل الشركة تقدر بنحو 11 الفا و500 طن من القمح المستورد من بلد المنشأ وتم تخزينها في مخازن شركة صوامع ومطاحن عدن بالإيجار وعبر اتفاقات وعقود تم الاتفاق عليها مسبقا، وتخزّن هذه الكميات لحفظ استقرار أسعار القمح والدقيق وضخها إلى السوق المحلية في حال حدوث أي أزمة تموينية وتعتبر مخزونا استراتيجيا للدولة وكسر حاجز الاحتكار.

ونسب إليه موقع (الثورة نت) الإخباري الرسمي قوله «انه تم رفع القضية إلى مجلس الوزراء وإطلاع الجهات المعنية وذات العلاقة كما تم رفع القضية إلى النيابة العامة ومنها إلى المحكمة التجارية بعدن للنظر في القضية وإحالة المتسببين إلى جهة الاختصاص لينالوا عقابهم الرادع وفقا للقانون .. والمطالبة بوضع حد رادع لمثل هذه التصرفات غير المسؤولة وضرورة استعادة كافة الكميات التي تم استنفادها».

وشهدت الأسابيع الماضية أيضا تضخما وتدهورا مستمرا في سعر العملة المحلية (الريال)، ما اضطر البنك المركزي اليمني إلى ضخ 54 مليون دولار للسوق المحلية في الثاني من الشهر الجاري، و20 مليون دولار يوم أمس، لوقف التدهور في سعر صرف الريال.

وارجع الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور علي الفقيه أسباب هذا التدهور في سعر العملة وفي ارتفاع الأسعار إلى الإنفاق الكبير على الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر الحاكم خلال الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة التي أجريت متزامنة في 20 أيلول (سبتمبر) الماضي والتي أسهم الكثير من التجار في تمويلها.

وقال لـ«القدس العربي» «إن حالة التضخم التي تعاني منها العملة الوطنية ـ الريال ـ وارتفاع أسعار السلع راجعة إلى الإنفاق الكبير من قبل الحزب الحاكم على الانتخابات الرئاسية والمحلية والصرف من خزينة الدولة من غير وجه قانوني».

وأوضح الفقيه أنه «مع بداية شهر رمضان ـ أي بعد الانتخابات بأربعة أيام ـ تصاعدت أسعار السلع الرئيسية والخضار والفواكه في السوق اليمنية إلى ما نسبته 40 % ».

وذكر أن «تصاعد الأسعار كان محصلّة للدعم الذي قدّمه القطاع التجاري لحملة الرئيس ـ علي عبد الله صالح ـ الانتخابية والتي قدرت بالمليارات، بحيث انعكس على ارتفاع أسعار السلع باعتبار ذلك استحقاقا لهذا القطاع الخاص كجانب تعويضي للمبالغ التي أنفقها».

الرئيس اليمني علي عبد الله صالح

صاحب محل تذكارات فرعونية يقرأ القرآن في خان الخليلي وسط القاهرة امس

طلعت السادات يتراجع عن اعتصامه في البرلمان ويحضر جلسة محاكمته بتهمة اهانة الجيش

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسام ابو طالب:

نجحت الجهود التي بذلها اربعون نائبا في اقناع المحامي طلعت السادات عضو مجلس الشعب بانهاء اعتصامه الذي بدأه صباح الثلاثاء الماضي وغادر غرفة النواب المستقلين متوجها لمنزله كما نجح زملاؤه في اقناعه بحضور جلسة المحكمة التي عقدت امس الاربعاء ويحاكم بتهمة الاساءة للجيش المصري.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد السادات من امام البوابة الرئيسية للبرلمان المصري انه خائف من مواجهة مصير النائب ايمن نور الذي يقبع الان داخل سجن مزرعة طره حيث يقضي عقوبة السجن لمدة خمسة اعوام.

اضاف بأن الجميع بات يدرك الان بأن الترتيبات تجري بعناية من اجل ازاحته عن مسرح الحياة بأي وسيلة.

واكد انه قرر الذهاب للمحكمة من اجل اثبات براءته التي لا خلاف عليها.

وقد احاط بطلعت جمهور غفير من اهل قريته عانقوه وانتظروا بالقرب من مكتبه بشارع زكريا احمد بوسط القاهرة كما ذهب عدد من اقاربه وابناء محافظة المنوفية لمجلس الشعب لدعم موقفه.

وقد اكد في تصريحاته لـ«القدس العربي» ان النظام الذي يقضي على معارضيه بسهولة لن يعدم الوسيلة في الاجهاز على مستقبله او تصفيته.

وقد تجمع عدد من المحامين من اجل التضامن مع طلعت وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد المحامي علاء عبد المنعم عضو مجلس الشعب أن الدستور ينص في المادة 68 على حق المواطن في ان يحاكم امام قاضيه الطبيعي، كما تنص المادة 99 من لائحة مجلس الشعب على ان رفع الحصانة عن العضو بدون التصويت على القرار يكون في حالة اذا ما تم ضبطه متلبسا في جريمة قتل او تجارة ممنوعات او فعل فاضح، واشار عبد المنعم الى ان امر رفع الحصانة عن السادات مخالف للعديد من بنود الدستور واللوائح المعمول بها في المجلس.

كما اشار المحامي احمد جمعة الى ان قرار رفع الحصانة يعتبر لاغيا لصدوره يوم 5 تشرين الاول/ اكتوبر وهو يوم عطلة رسمية بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

وقد فوجيء النواب الذي تدفقوا على السادات اثناء اعتصامه بوجود عدد من اعضاء الحزب الوطني جاؤوا لمؤازرته في محنته ومن هؤلاء عبد العزيز مصطفى صهر مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الاسبق والذي عبر عن اعتراضه على العديد من الاحداث التي تمر بها مصر في الوقت الراهن والتدهور الاقتصادي الذي تواجهه معظم المرافق سواء التابعة للدولة او للقطاع الخاص.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد النائب جمال زهران الناطق بلسان كتلة المستقلين في المجلس انه يثق في نزاهة القضاء ايا كان لونه وان طلعت سوف يحصل على حقه مشيرا الى انه يكن التقدير لكافة مؤسسات الدولة.

واعترف زهران بوجود مأزق يواجه السادات والمتمثل في كراهية بعض الشخصيات الكبيرة له بسبب مواقفه التي يعلن عنها بدون محاذير او مخاوف.

في مؤتمر صحافي لوزير التعاون الدولي البريطاني بعد لقائه الرئيس السوداني في الخرطوم

هيلاري بن يتطرق باقتضاب للصراع الامريكي ـ البريطاني مع الصين وروسيا على نفط دارفور ولكنه يتمنى دورا اوروبيا ـ عربيا في اقناع البشير بالتعاون مع القوات الدولية

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

التقى هيلاري بن، وزير التنمية الدولية البريطاني، مع مجموعة صغيرة من الصحافيين العرب بعد عودته من السودان حيث اجتمع بالرئيس السوداني عمر البشير ومسؤولين سودانيين آخرين. وتحدث بن عن نتائج زيارته ورد على اسئلة الصحافيين حول القضية.

وقال الوزير انه زار منطقة دارفور قبل انتقاله الى العاصمة السودانية الخرطوم، وان قائد قوات «ايمس» الافريقية الجنرال غبريزي وممثل الامم المتحدة يان برونك ابلغاه بان الوضع في دافور يتجه من سيىء الى اسوأ، وانه حاول التوضيح للمسؤولين السودانيين الذين اجتمع بهم بانه من غير الممكن توسيع مهمات واعداد قوات «ايمس» الافريقية من دون تحويلها الى قوات دولية تعمل حسب القرار الدولي 1706 لوجود مشكلة في تمويل قوات «ايمس» لا تتواجد في تمويل القوات الدولية التابعة للامم المتحدة. وقال بن بان «عشرة الاف عنصر من قوات تابعة للامم المتحدة منتشرة حاليا في السودان، فما هي المشكلة في تحويل قوات ايمس الى قوات دولية تابعة للامم المتحدة؟» واضاف مؤكدا بان اكثرية هذه القوات ستكون من دول افريقية على اي حال.

وكان واضحا في عرض القضية وتشعباتها حيث قال ان الثوار في دارفور يريدون الاستقلال الذاتي الفيدرالي وحكومة فيدرالية في دارفور خلال ثلاث سنوات، حسبما تنص عليه اتفاقية دارفور.

وهنا سألته «القدس العربي» عن مشكلة تحويل السودان الى دولة تضم فيدراليات تتخذ القرارات المستقلة بشأن النفط والثروات الطبيعية والمياه المتواجدة فيها، كما يحصل حاليا في اقليم كردستان العراقي، وعما اذا كانت قيادة الدولة السودانية تخشى ان يحدث لديها ما يحدث حاليا في العراق وان يتم تنفيذه عسكريا بقوات دولية تخضع لمشيئة امريكا وبريطانيا في وقت تحاول فيه الصين وروسيا وشركات النفط فيها الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في السودان.

وفوجيء بن بالسؤال، اذ كان ينتظر اسئلة عن الاوضاع الانسانية السيئة وعمليات القتل والاعتداءات الجنسية والمحاكم الدولية، ولكنه بسبب جديته ورصانته اجاب على السؤال باقتضاب بقوله: «ان السلام الشامل في السودان لا يتحقق الا عبر مشاركة في ثروة هذا البلد لجميع الفئات والمجموعات التي تعيش فيه. صحيح ما تسألونه بان هناك مشكلة بالنسبة للمكان الجغرافي لحقول النفط في منطقة دارفور، واذا كانت تقع بداخل الاقليم او في خارجه. وكما تعلمون فان الصين وروسيا امتنعتا عن التصويت حول القرار 1706 متذرعتين باسباب مرتبطة بعنصر الوقت».

يذكر ان مصادر مطلعة اشارت في مناسبات سابقة الى ان شركات امريكية (بينها هاليبرتون) وبريطانية تسعى الى الحصول على امتيازات بالتنقيب عن النفط في دارفور، ولكنها تواجه منافسة من الشركات الصينية والروسية وان الصين بدأت تنشر نفوذها في افريقيا عموما وفي السودان، وحتى في تشاد، عبر عمليات تنمية مشتركة تقيمها مع دولة جنوب افريقيا ومع الدول الافريقية. اذن فالصراع السياسي بالاضافة الى كونه قضية انسانية. ودعا بن دول المجموعة الدولية الى استخدام نفوذها للضغط على حكومة الرئيس عمر البشير للقبول بالقوات الدولية مؤكدا عدم وجود اي جهة ترغب بالتعرض لسيادة السودان، ومعتبرا بان وجود قوات الامم المتحدة المعززة عددا وعتادا هدفه الاساسي وقف العنف في دارفور والدفاع عن حق 1,9 مليون سوداني دارفوري بالحياة.

واكد بن ان الوسائل الديبلوماسية هي الافضل لاقناع الرئيس البشير بتغيير موقفه ازاء القوات الدولية، وتمنى المزيد من الجهود من القادة الافارقة والجامعة العربية في هذا المجال. كما اشار الى ضرورة ارسال بعض المجرمين الذين يرتكبون جرائم قتل واعتداء ضد الدارفوريين المدنيين الى «المحكمة الجنائية الدولية».

وعما اذا كان الاختلاف بين الرئيس عمر البشير ووزير خارجيته لام اكول حول انتشار القوات الدولية قد يؤدي الى سقوط الحكومة السودانية قال بن: «ان هذا شأن يخص الحكومة السودانية وعليها هي تأمين موقف موحد ازاء الانتشار الدولي على اراضيها. ومن الواضح ان مني مناوي ولام اكول يؤيدان انتشار القوات الدولية في السودان. كما من الواضح ان قادة قوات «ايمس» يجدون صعوبة في تعزيز هذه القوات التي قامت بعمل عظيم وكبير في السودان ولكنها عاجزة عن تطوير وتعزيز دورها بعد انتهاء عام 2006».

وسئل بن عما اذا ستستخدم خيارات عسكرية ضد السودان اذا فشلت المبادرات الديبلوماسية فاجاب «ان المبادرات الديبلوماسية التي نقوم بها لم تتجاوز زمنيا الشهر ونصف الشهر وعلينا اعطاء هذه المبادرات المزيد من الوقت ومحاولة ادخال جهات كالمجموعة الاوروبية والجامعة العربية فيها، ولكن اذا استمر الموقف السوداني الرسمي على ما هو عليه لفترة طويلة فان مجلس الامن سيقرر ما هي الخطوات التالية. وهذه الخطوات سترتبط بشكل وثيق جدا بالحالة الامنية والانسانية في اقليم دارفور ونحن من جهتنا سنستمر في العمل مع الحكومة السودانية ومع مني مناوي والجهات السودانية الفاعلة». اما بالنسبة لقرار الامم المتحدة رقم 1706 فاكد بن بانه «يحتاج لتطبيقه لموافقة الحكومة السودانية وبالتالي فالمستقبل غير واضح في هذه المرحلة». ولكن بن اكد ضرورة وقف الاشتباكات العسكرية والعنف في المنطقة من جانب جميع الجهات، بما في ذلك القوات المسلحة التابعة للحكومة السودانية.

واوضح بن بان بريطانيا قدمت ما يوازي 52 مليون جنيه استرليني الى قوات «ايمس» الافريقية. كما دعمت المجموعة الاوروبية هذه القوات، ولكنه اشار الى ان التمويل الكافي لاستمرار عمل قوات «ايمس» غير موجود وان الدول الافريقية ومجموعتها هي التي اقترحت الانتقال الى الامم المتحدة لكي تتفادى استجداء الدعم المادي من دول محددة.

واوضح بن بان القوات الدولية في السودان ستركز نشاطاتها على ما انجزته قوات «ايمس».

ولكن بن لم يوضح سبب حماس مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة جون بولتون لارسال قوات دولية الى السودان، علما ان بولتون من كبار اعداء القضايا العربية والاسلامية عموما وانه ينتمي الى مجموعة تشيني ـ رامسفيلد التي قوضت اركان العراق لتحقيق مكاسب نفطية ومادية لشركات على شاكلة «هاليبرتون» التي يملك تشيني دورا كبيرا فيها والتي تسعى الى امتيازات في السودان.

الجيش السوداني يتهم تشاد ودولا اوروبية بدعم جبهة الخلاص المتمردة بدارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»
ـ من كمال بخيت:

وصف المتحدث الرسمي باسم الجيش السوداني دخول قوات اجنبية للقتال في دارفور بانه مفاجأة وامر غير متوقع في ظل التباكي الدولي على الاوضاع الامنية في الاقليم وقال ان الجيش السوداني الآن يحارب قوات تشادية مدعومة من جهات نافذة في الحكومة التشادية، ونبه الى انها استخدمت المروحيات في نقل الذخيرة والمعدات لدعم المتمردين الذين يجدون اسنادا من بعض الدول الاوروبية ايضا. ونفى المتحدث باسم الجيش حديث برونك عن تعرض الجيش لخسائر فادحة في دارفور وابان المتحدث ان «المعتدين الذين هاجموا منطقة (كرياري) يتمتعون باسناد جوى وان المنطقة كان بها لواء واحد من الجيش ولا يمكن تسمية ما تعرض له خسائر فادحة للجيش»، وشن الجيش هجوما عنيفا على مبعوث الامين العام للامم المتحدة يان برونك ووصفته بـ(العدواني) نافيا بشدة ما ذهب اليه من تعرضه لخسائر فادحة بدارفور ووجود بوادر تمرد لعدد من منسوبيه متهما في ذات الوقت دولا اوروبية لم يسمها بالتورط في معارك دارفور الاخيرة.

وعلى ذات الصعيد نفى المتحدث ماذكره برونك عن عدم انصياع بعض افراد القوات المسلحة للاوامر وان روحهم المعنوية منخفضة مؤكدا عودة جميع القوات الى المواقع التى انسحبت منها وذكر ان دولة تشاد سلمت قوة انفصلت عن القوات المسلحة ودخلت اراضيها للمتمردين رغم وجود بروتوكول امنى موقع بين البلدين. وشن الناطق باسم الجيش هجوما حادا على برونك وقال انه بهذا الحديث صنف نفسه عدوا، وشهادته مجروحة ولا يؤخذ بها وزاد ان حديثه مردود ويعد فى سياق استعداء الامم المتحده للسودان.

وكان برونك اعلن ان تشاد، التي تقع الى الغرب من السودان، باتت تلعب دورا متزايدا في المعارك. واوضح ان المتمردين التشاديين يقاتلون حاليا في صفوف القوات السودانية المسلحة في حين تدعم الحكومة التشادية متمردي دارفور واضاف برونك ان الجيش السوداني تكبد خسائر فادحة في حملته على المسلحين في دارفور والتي استغرقت ستة اسابيع. وفي تعليقات شخصية وردت على موقعه على الانترنت، قال برونك ان ثمة تقارير عن وقوع مئات الضحايا في صفوف الجيش خلال معارك وقعت الاسبوع الماضي في كاراكايا. واضاف ان ثمة انباء ايضا عن خسائر فادحة تعرض لها الجيش في معركة اخرى الشهر الماضي في منطقة ام سدر بشمال دارفور. وقال برونك ان معنويات القوات السودانية انخفضت ويتعرض الجنرالات للفصل من مناصبهم في حين يرفض الجنود القتال.

واضاف ان مليشيات الجنجويد تحركت لدعم الهجوم الذي يشنه الجيش خلافا لقرارات الامم المتحدة. وكتب برونك «ان الحكومة استجابت (للهزائم) بارسال المزيد من القوات والمعدات الى المنطقة وبتحريك المليشيات العربية (الجنجويد). هذا تطور خطير».

من جانبه وصف الفريق أول محمد أحمد مصطفى الدابي مساعد البشير لولايات دارفور حديث يان برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة عن هزائم للقوات المسلحة بدارفور بأنه محض تضليل وافتراء.

وقال الدابي ان حديث يان برونك يرسل رسالة خاطئة عن التفلتات الأمنية وتضخيمها بدارفور وتساعد الذين لم يوقعوا على اتفاق أبوجا بالتمادي والتعنت في مواقفهم.

وأكد ان القوات المسلحة تعتبر (خطا أحمر) على برونك الابتعاد عنه والتفرغ لمهامه وتابع قائلاً «يبدو ان تصريحات برونك في السابق لم تكن صحوة ضمير وإنما حصان طروادة».

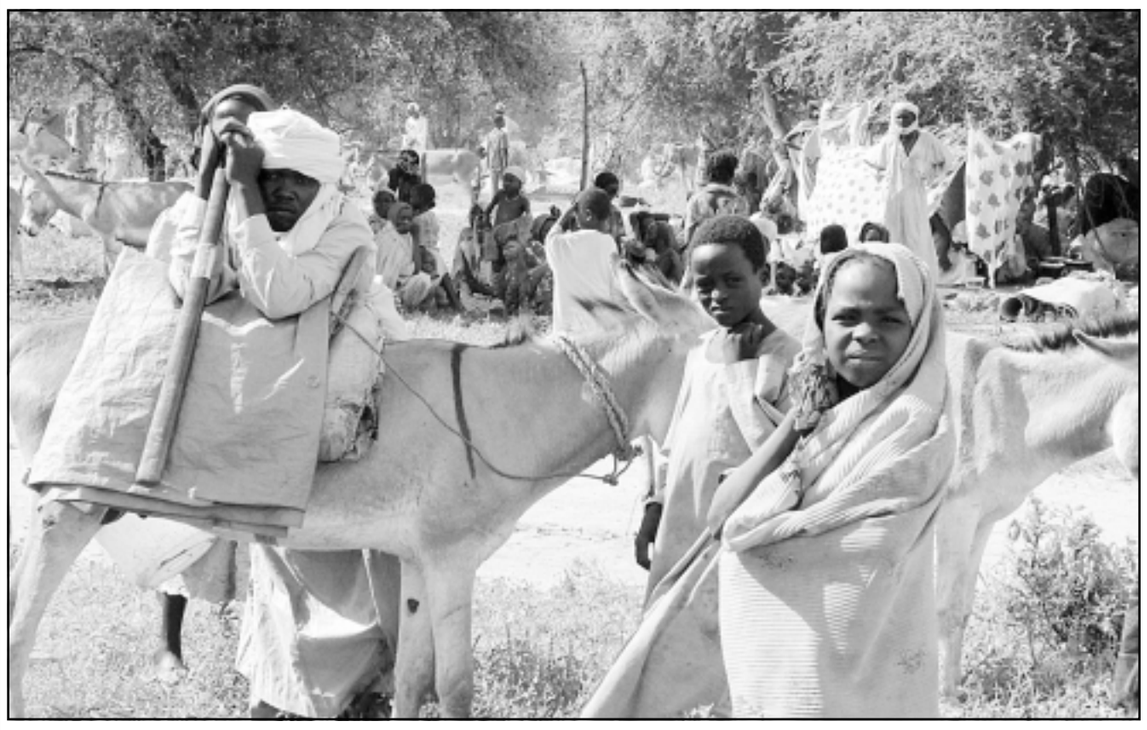
لاجئون تشاديون في معسكر جوز امير بجنوب السودان امس (رويترز)

مجلس الوزراء السوداني يجيز اتفاق سلام الشرق والبشير يرفع الطوارىء بشرق السودان خلال يومين

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

من المتوقع ان يصدر الرئيس السوداني عمر البشير قراراً خلال اليومين القادمين برفع حالة الطوارئ بشرق البلاد إنفاذا لاتفاق سلام الشرق. وأجاز مجلس الوزراء في جلسته الطارئة التي ترأسها البشير امس (الاربعاء) اتفاق سلام الشرق ووجه بانفاذ كافة بروتوكولاته بشفافية تامة والالتزام بكافة المواقيت المتفق عليها. وعبر المجلس عن تقديره لدولة إريتريا حكومة وشعبا واعتبر ما قامت به بداية لانطلاقة حقيقية لعلاقات متطورة في صالح الشعبين، مشيدا بالدور الذي اضطلع به الوفد الحكومي برئاسة دكتور مصطفى عثمان خلال مرحلة التفاوض ودعا أبناء الشرق للتكاتف والتعاضد خلال المرحلة القادمة لانفاذ الاتفاق.

وقال دكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية ورئيس الوفد الحكومي للمفاوضات في تنويره للمجلس أن الوفد ضم كل أحزاب حكومة الوحدة الوطنية وبعض البرلمانيين والفعاليات الشعبية مشيرا الى أن التفاوض تم بشكل مباشر دون وسيط أو شروط مسبقة مما سهل التوصل لاتفاق في فترة زمنية قياسية.

من جهته قال عمر محمد صالح الأمين العام لمجلس الوزراء الناطق الرسمي باسم المجلس في تصريحات صحافية إن محور قسمة السلطة تضمن الاتفاق على تعيين مساعد لرئيس الجمهورية يختاره الرئيس من قائمة تقدمها جبهة الشرق بجانب تعيين مستشار للرئيس ووزير دولة فضلا عن ثمانية مقاعد بالبرلمان ومستشار للوالي بالعاصمة، فيما تضمن محور الثروة الاتفاق على صندوق اعادة بناء الشرق ليلعب دورا أساسيا في التخطيط والتنمية. وأكد الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء التزام الحكومة بتوفير مائة مليون دولار للعام 2007م و 125 مليون دولار سنويا من 2008 الي 2011 بجملة 600 مليون دولار للتنمية في الشرق تدار بواسطة صندوق الشرق. وأضاف الاستاذ عمر محمد صالح أن بروتوكول وقف اطلاق النار تضمن الوقف الكامل لإطلاق النار ووقف الحملات الإعلامية العدائية ودمج قوات الشرق في القوات النظامية وفق الشروط التي تنظم الإنضباط ورفع حالة الطوارىء بالشرق واطلاق سراح المعتقلين بجانب الاتفاق على قيام مؤتمر تشاوري وتكوين لجنة عليا لمتابعة انفاذ اتفاق سلام الشرق. وأكد الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء أن قيام صندوق إعمار الشرق لا يؤثر على مشاريع التنمية التي يجري تنفيذها الآن بالمنطقة.